يمن موبايل تدشن خدمة سريع للانترنت

■ «الثورة / قاسم الشاوش

اقامت شركة الاتصالات اليمنية يمن موبايل بصنعاء حفلاً فنياً وجماهيرياً بمناسبة تدشين خدمة سريع اسرع للانترنت بتقنية ٣.٧٥ والتي تعتبر اسرع خدمة للأنترنت المتنقل في اليمن .

وفي الحفل الذي اقيم بصنعاء قام المهندس صادق محمد مصلح المدير التنفيذي لشركة الاتصالات اليمنية يمن موبايل ومعه المهندس سامح ثابت المدير العام شركة جراندو المزودة لهذه الخدمة بتوزيع الجوائز الفورية لمشتركي خدمة سريع اسرع للأنترنت والتي تأتي في اطار مهرجان التدشين.

وفي تصريح لـ(الثورة) أوضح طلال العقاب مدير التسويق وخدمة العملاء بالشركة المزودة بهذه الخدمة بأن هذه الخدمة ستتيح لمختلف المشتركين من استخدام احدث واسرع التقنيات في مجال الانترنت.

وقال بأن الشركة مستعدة لتقديم العديد من التسهيلات والمميزات لمختلف الشركات والمنظمات والنقابات الراغبة في الاشتراك في خدمة سريع للأنترنت.

مشيرا إلى استعداد الشركة تقديم تسهيلات كبيرة جدا لأعضاء نقابة الصحفيين اليمنيين الراغبين في الاشتراك في خدمة سريع أسرع للأنترنت التي تمتاز بسرعة وجودة عالية جدا وذلك تقديرا من الشركة للدور الكبير الذي يقدمة الأعلام في خدمة المجتمع .

تقرير: ضعف خدمات النقل والتأمين والتشييد والخدمات التجارية أدى إلى ارتفاع الاستيراد

■ «خاص / الثورة

كشف تقرير حكومي أن ضعف خدمات النقل والتامين والتشييد والخدمات التجارية الأخرى أدى إلى استيراد عال لهذه الخدمات.كما أشار الى ضعف وانخفاض الإيرادات الخدمية (السياحة والاتصالات والخدمات الحكومية.

وأوضح التقرير أن تركز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز وضعف القاعدة الإنتاجية والخدمية و الاعتماد المتزايد على الصادرات النفطية ومحدودية مساهمه الصادرات غير النفطية في هيكل الصادرات (أقل من ٢٥٪ من إجمالي الصادرات يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات . وانعكاساً للتغيرات التي شهدها كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال شهد الميزان الكلي عام ٢٠٠٩م عجزاً بلغ -١.٢٨٩,٩ مليون دولار بنسبة ٤,٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بفائض ٦٠١,٦ مليون دولار وبنسبة ١,٩٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨م، الأمر الذي انعكس في صورة انخفاض صافي الأصول الخارجية من ٧٨٩٧,٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨م إلى ٦٧٠٣,٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩م وعلى ضوء ما سبق فإن العجز الحاصل في ميزان المدفوعات بصورة عامة والميزان التجاري بصورة خاصة يخفي عددا من اختلالات بنية الاقتصاد الوطني .

خبراء اقتصاد يدعون حكومة الوفاق الوطني إلى الإسراع بوتيرة الإصلاحات الوطنية

■ «تقرير /أحمد الطيار

دعا خبراء اقتصاد حكومة الوفاق الوطني إلى وضع برنامج تنفيذي سريع لتنفيذ الإصلاحات الوطنية في المجال الاقتصادي خصوصا في هذه الفترة الحرجة التي يعيشها الاقتصاد الوطني ،مؤكدين أن تلك الإصلاحات مهمة ومفيدة للاقتصاد الوطني وعرقلة تنفيذها يضر باليمن واليمنيين.

وقال الخبراء: إن الجهود الحكومية التي بذلت خلال العامين الماضيين وأثمرت نجاحات جيدة ستذهب إدراج الرياح إن استمر عرقلة تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات من جميع الأطراف.

وتسعى الأجندة الوطنية للإصلاحات إلى صياغة رؤية وطنية شاملة تستجيب لمعطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتترجم متطلبات التطوير والتحديث وفق الإمكانات والموارد المتاحة والفرص الممكنة التي تولدها ديناميكية الاقتصاد الوطني وتفاعلاته مع الاقتصاد الإقليمي والدولي.

وتقوم الأجندة الوطنية للإصلاحات على تبني مبادرات واقتراح سياسات وتدخلات في مختلف المجالات والأبعاد الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية لمعالجة الإشكاليات والتحديات التي تعيق النمو والتطور في تلك المجالات بما يسمح لليمن تجاوز تلك التحديات والانتقال إلى مسار النمو السريع والمتوازن والقابل للاستدامة في إطار من المشاركة الاجتماعية والسياسية الواسعة والفاعلة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للأجندة الوطنية للإصلاحات في توفير الظروف والمعطيات الأكثر ملائمة لتسريع النمو الاقتصادي لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين مستويات المعيشة وتوليد فرص عمل جديدة وتطوير منظومة الحكم الجيد بما من شأنه توسيع دائرة المشاركة السياسية والاجتماعية وضمان الحقوق والحريات وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وضمان مشاركة المرأة على نطاق أوسع.

وبحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن الأجندة تسعى في إطار الهدف العام إلى وضع أهداف محددة يجرى مراقبة تطبيقها ومتابعة تنفيذها وفق إطار زمني محدد ،وتتمثل تلك الأهداف بخفيض مصادر النمو الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة الاستدامة تسهم في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر تحسين كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الحكومي وتعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى السلطة المركزية والسلطة المحلية وتوسيع فرص المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك تعزيز الدور التنموي للسلطة المحلية في تحقيق التنمية الريفية وكذا توسيع مجالات التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية الدوليين

وركزت مصفوفة الإصلاحات الوطنية التي بدأ بتنفيذها خلال العامين الماضيين على خمسة محاور أساسية يتضمن المحور الأول إجراء إصلاحات نظام السلطة القضائية والذي يسعى إلى تطوير النظام القضائي وتعزيز استقلال السلطة القضائية من خلال عدد من السياسات والإجراءات منها : تقوية الإطار التشريعي والبناء المؤسسي والتنظيمي للسلطة القضائية، تفعيل دور التفتيش القضائي في الرقابة والتفتيش على أعمال القضاء، توسيع وتعزيز دور القضاء المتخصص ، توسيع استخدام نظم المعلومات وقواعد البيانات في أعمال القضاء ، توسيع مشاركة المرأة في الأعمال الإدارية والوظائف القضائية، تعزيز البنية التحتية للسلطة القضائية .

ويركز المحور الثاني على إجراء الإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحديث الخدمة المدنية والتي تتضمن عدداً من السياسات والإجراءات منها : مراجعة وظيفة الدولة و بناء الهيكل التنظيمي والوظيفي للدولة بما يتلاءم مع الادوار والوظائف الجديدة ويعزز من التنسيق والتكامل بين مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية ، استكمال تطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجي لجميع الموظفين والمتقاعدين ، ترشيد حجم الموظفين في الجهاز الحكومي ، تعزيز قدرات المؤسسات التدريبية الحكومية ، تبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين والمستثمرين، البدء بتطبيق نظام الحكومة الإلكتروني ، إعداد وتطبيق قانون ونظام التدوير في الوظائف العامة، رفع كفاءة وفاعلية إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية .

كما يتضمن المحور الثالث من الأجندة الوطنية للإصلاحات تعميق الإصلاحات المالية والاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال من خلال انتهاج مجموعة من السياسيات والإجراءات الإصلاحية المستقبلية في عدد من المحاور الفرعية المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي وأداء السياسات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية والخارجية والاستثمارية ، حيث ستركز المصفوفة في هذا المحور على جوانب تعزيز طاقات النمو للاقتصاد الوطني ، إصلاح إدارة الموازنة العامة، ترشيد الإنفاق العام، تنمية الإيرادات العامة، إصلاح القطاع النقدي، إصلاح قطاع التجارة الخارجية، سياسات التخفيف من الفقر، الإصلاحات الجمركية، الإصلاحات الضريبية، تطوير البيئة الاستثمارية وتسهيل أداء الأعمال، تعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي.

أما المحور الرابع فيركز على مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية حيث سيركز هذا المحور على تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للحد من الفساد والحفاظ على المال العام من خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات أبرزها : تعزيز البنية البشرية والمؤسسية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والنقابات والمجالس المحلية في مكافحة الفساد وحماية المال العام، إلى جانب تنفيذ قانون الذمة المالية وتنفيذ مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية ، فضلاً عن إنشاء نظام معلومات حماية المال العام ومكافحة الفساد وإنشاء سجل بحالات الفساد على مستوى الجمهورية ،يشمل الشركات والموظفين العموميين المتورطين في حالات الفساد وتعزيز الدور الرقابي لمجلسي النواب والشورى وتكوين تحالف وطني للنزاهة ، كما يشمل تطوير أداء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة باعتباره محوراً أساسياً لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية.

ووفقا للاستراتيجية فان المحور الخامس يتضمن تطوير منظومة الحكم الجيد من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات الإصلاحية في عدد من المجالات والقطاعات ذات العلاقة بهذا المحور وأهمها: توسيع المشاركة السياسية، تطوير البنية التحتية والمؤسسية واليات العمل للجنة العليا للانتخابات بما يضمن شفافيتها ونزاهتها، تعزيز الحقوق والحريات، تطوير قانون الصحافة والمطبوعات، تعزيز الدور التنموي والاستقلال المالي والإداري للسلطة المحلية والانتقال إلى صيغة ملائمة لنظام الحكم المحلي، تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية .

وأوضحت وزارة التخطيط أنه في ضوء مؤشرات الإنجاز والتقدم المحرز في إطار أجندة الإصلاحات تم إعداد أجندة الإصلاحات (المرحلة الثانية) وفق منهجية تشاركية في ضوء الخبرة العملية المحلية وبالاستفادة من الخبرة الدولية، بحيث تضمنت أهدافاً محددة لكل جوانب الإصلاحات فضلاً عن وضع مؤشرات قياس تسمح بمتابعة مستوى التنفيذ في إطار زمني محدد، وقد تم إعداد الأجندة على ثلاث مراحل تمثلت المرحلة الأولى وتمثلت قيام الجهات المعنية بتقييم ومراجعة ما تم إنجازه من إصلاحات للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وتقديم مقترحات بالمبادرات والسياسات المستهدف إنجازها خلال السنوات اللاحقة ومراجعة تلك المقترحات من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومواءمتها مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة ٢٠١١-٢٠١٥م وأهداف التنمية الألفية وإخراج السمودة الأولية من الأجندة بشكل منسق ومترابط .

أما المرحلة الثانية فقد تم فيها عقد عدد من الاجتماعات مع القيادات الإدارية والمختصين في الجهات ذات العلاقة لعرض مصفوفة الإصلاحات، واستيعاب ملاحظاتهم عليها وكذا عقد اجتماع وزاري مع الوزراء المعنيين بتنفيذ الإصلاحات واستيعاب رؤاهم وتصوراتهم لأولويات الإصلاح وفترات التنفيذ بالإضافة إلى التواصل مع المانحين وشركاء التنمية لإطلاعهم على مسودة الإصلاحات المقترحة والاستفادة من ملاحظاتهم وخبراتهم في هذا المجال.

عميد المعهد بأمانة العاصمة لـ"الثورة"

نخطط لتوسيع أنشطة المعهد التقني والصناعي بإضافة أقسام وتخصصات جديدة

■ «كتب/ ابراهيم الأشموري

أكد عميد المعهد التقني الصناعي بأمانة العاصمة الدكتور عصام محمد أبو دنيا أن الأزمة السياسية التي عصفت بالوطن منذ شهور تسببت في اعاقة تنفيذ العديد من المشاريع التي كان من المزمع تنفيذها هذا العام ومن أهم تلك المشاريع مشروع بناء السكن الطلابي بالمعهد وبناء مخازن لحفظ المعدات والأجهزة.

وأشار أبو دنيا في تصريح لـ"الثورة" إلى الدور الذي يلعبه التعليم الفني والمهني في التنمية الشاملة بمختلف مجالاتها من خلال الإسهام المتزايد في رفد سوق العمل بالمخرجات من الكوادر والكفاءات ذات التأهيل والتدريب القادرة على التعامل مع تطورات واحتياجات سوق العمل والتي لا شك انها تسهم في محاربة الفقر والبطالة في أوساط الشباب.

وأضاف أن المعهد يسعى منذ بدء التشغيل الفعلي له في العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧م إلى تلبية احتياجات سوق العمل المحلي ورفدها بالكادر الفني والتقني الصناعي وغيرها من التخصصات، ووفقا لذلك فقد بدأ المعهد في العام٢٠٠٦-٢٠٠٧م بافتتاح قسم المساحة والطرقات وفقا لمتطلبات سوق العمل المحلية التي تحتاج إلى كادر فني متدرب وفي العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م تم افتتاح قسم برمجية الحاسوب ثم قسم التحكم الكتروني الصناعي .

وعن آلية التسجيل والقبول في المعهد أكد أبو دنيا أن الأولوية في القبول للطلاب الأيتام من مختلف محافظات الجمهورية.

مشيراً إلى أن عدد الملتحقين في المعهد العام الجاري بلغ ٧٠٠طالب وطالبة منهم ١٠٪ من الطلاب الأيتام.

وقال أبو دنيا أن الخطط المستقبلية للمعهد تهدف إلى توسيع نشاطات المعهد ورفع طاقته الاستيعابية وذلك بفتح أقسام جديدة .

وفيما يتعلق بخطط التدريب في المعهد قال الدكتور أبو دنيا في حديثه لـ"الثورة": أن خطط التعليم والتدريب تنزل إلى المعهد بشكل مركزي مع المناهج وان تلك الخطط تراعي ما يستجد كل عام من تخصصات جديدة بمختلف المعاهد الفنية والتقنية وأن الوزارة اتخذت سياسة موحدة بجميع الوحدات حسب الخطة التي يتطلب تنفيذها وتقوم بإنزال لجنة لتقييم المناهج التعليمية ومدى مطابقتها للخطة المقررة و أن الوزارة تقوم بالإشراف على جوانب التدريب العملية والنظرية وهذا يعكس اهتمام الحكومة في التعليم الفني والتقني .

وأوضح أبو دنيا بأن المعهد يحتوي على المعدات والأجهزة التي تمكنه من تنفيذ برامجه التعليمية والتدريبية بشكل متميز.

لافتاً إلى أن كافة الأقسام الموجودة في المعهد مجهزة أيضا بكافة المستلزمات الفنية والتقنية التي يتم تدريب الطلاب عليها أثناء الدراسة.

مبينا بأن من يقوم بتدريب الطلاب على كيفية استخدام تلك الاجهزة كادر تعليمي متخصص و مؤهل .

وأضاف بأن عملية التدريب في المعهد تتم بإرسال طلاب قسم المساحة والطرقات للتدريب والتطبيق العملي في مشاريع الطرق والجسور التي تنفذها الهيئة العامة للطرق في أمانة العاصمة وإلى المختبر المركزي التابع لهيئة الطرق بأمانة العاصمة وأنه يتم إرسالهم ايضا إلى المشاريع التابعة لدائرة الاشغال العسكرية والى عدد من الشركات والمؤسسات التابعة للقطاع الخاص ومن خلال التدريب العملي في تلك المشاريع يستطيع الطالب أن يلم بما تعلمه في المعهد بشكل أفضل وبعدها يقوم بترجمة ما تعلمه في مشروع التخرج الذي يتم مناقشته فيه من قبل لجان مختصة كي يخرج الطالب إلى سوق العمل وهو ملم الماما كاملاً بتخصصه.

وأشار أبو دنيا إلى أن المعهد بحاجة ماسة إلى سكن للطلاب كون عدم توفر السكن تسبب في عزوف الكثير من الطلاب الأيتام الذين هم في أمس الحاجة للالتحاق بمعاهد التدريب الفنية والتقنية ولاتساعدهم ظروفهم على الانفاق على أنفسهم والاستمرار في الدراسة.

ودعا أبو دنيا القطاع الخاص والمؤسسات التنموية والخيرية التي تقوم بدعم عملية التأهيل والتدريب المهني والتقني أن تقوم بدورها في دعم المعهد كون التعليم الفني يحتاج إلى تكاليف باهظة خلافا عن أنواع التعليم الأخرى.